



منذ بداية العام وحتى 6 الجاري.. منخطة إجمالي عقود عام 2020 كاملاً البالغة مليار دولار

## قطاع الإنشاءات الكويتي ينتعش في 2021.. بترسيات 2,2 مليار دولار

■ العقود المرساة في 7 أشهر فقط من 2021.. تتجاوز مستويات ما قبل جائحة «كورونا»  
■ 93 مليون دولار عقد بناء مقر «بوبيان» الجديد.. الأكبر بالقطاع الخاص في 2021



260 مليون دولار لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية، لبناء 587 منزلاً في شرق صباح الأحمد السكنية، جنوب مدينة الكويت. كما تم منح عقد آخر بقيمة 250 مليون دولار إلى شركة المجموعة الهندسية الصينية للسكك الحديدية رقم 5 لبناء 597 منزلاً في شرق صباح الأحمد السكنية.

ومن الترسيات الرئيسية الأخرى، عقد بقيمة 259 مليون دولار فاز به مشروع مشترك بين شركة المجموعة المشتركة وشركة تشاينا فيرست هاي وبه الهندسية لتصميم وبناء وصيانة الطرق والجسور والمرافق وهي وصلة بين شارع دمشق والطريق الدائري الخامس وطريق الملك فيصل بن عبدالعزيز. وفي حين تم الإعلان عن منح العقد في أغسطس 2020، إلا أنه لم يتم توقيع العقد رسمياً حتى هذا العام.

كما فازت مجموعة السابير المحلية بعقد آخر هذا العام بقيمة 251 مليون متعلق بالمنطقة الثالثة من مشروع جنوب الكويت للحفر والنقل والمعالجة، والذي يشكل جزءاً من برنامج الإصلاح البيئي الكويتي وتنظيف ومعالجة التربة الملوثة بتكلفة تصل إلى مليارات الدولارات.

### القطاع الخاص

وعلى صعيد القطاع الخاص بلغت قيمة أكبر عقد تمت ترسيته هذا العام 93 مليون دولار لبناء مقر جديد لبنك بوبيان في مدينة الكويت، وفاز المقاول المحلي شركة فيرست يوناييتد للتجارة

### محمود عيسى

تناولت مجلة «ميد» بالتحليل نشاط قطاع الإنشاءات الكويتي في تقرير خاص وقالت أنه يواصل إظهار مؤشرات انتعاش في عام 2021، حيث تجاوزت القيمة الإجمالية للعقود الممنوحة بحلول أوائل أغسطس الجاري إجمالي العقود التي أرسيت خلال عام 2020 بأكمله.

وأضافت أن نمو قيمة العقود التي أرسيت يعتمد على المؤشرات الواعدة المبكرة التي أظهرها السوق في نهاية العام الماضي.

ويتضح من بيانات مؤشر «ميد بروجكس»، الذي يتتبع المشاريع الإقليمية، أنه قد تمت ترسيمة عقود بناء ونقل بقيمة 2,2 مليار دولار حتى 6 أغسطس 2021 مقابل مليار دولار في إجمالي عقود عام 2020.

والأهم من ذلك، أن القيمة الإجمالية للعقود المرساة في الأشهر السبعة الأولى من عام 2021 قد تجاوزت أيضاً إجمالي العام بأكمله المسجلة في عام 2019، والتي تجاوزت مليار دولار.

### العقود الحكومية

واعتبرت ميد العقود الحكومية الكبرى التي تقدر قيمتها بحوالي 250 مليون دولار لكل منها صاحبة الفضل في هذا التعافي الذي يشهده قطاع الإنشاءات حيث أوضح مؤشر «ميد بروجكس» إلى فوز شركة «فيرست جروب» للتجارة العامة والمقاولات بأكبر عقد تم منحه هذا العام بقيمة

ضخوا 2.7 مليون دينار مشتريات بأسهم سوق أبوظبي خلال يوليو الماضي

في ظل توقعات الوكالة بارتفاع إنتاج الخام الكويتي بـ 966 ألف برميل بحلول 2030

## 32,5 مليون دينار مشتريات الكويتيين بالأسهم الإماراتية في 7 أشهر



### علاء مجيد

جاءت عمليات شراء الكويتيين في سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال شهر يوليو الماضي بقيمة 33,22 مليون درهم (ما يعادل 2,72 مليون دينار)، وتأتي هذه المشتريات مع توافر اللقاح والتخلص التدريجي من تداعيات جائحة كورونا وانحصاره التي أضرت ببورصات العالم أجمع. وخلال السبعة أشهر الماضية منذ بداية العام حتى الآن، جاءت مشتريات الكويتيين للأسهم بسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 396,5 مليون درهم (ما يعادل 32,47 مليون دينار)، وعمليات البيع بقيمة 496,29 مليون درهم (ما يعادل 40,64 مليون دينار)، ليكون صافي التعاملات البيعية منذ بداية العام بقيمة 99,77 مليون درهم (ما يعادل 8,17 ملايين دينار).

وجاءت هذه المشتريات بالتوافق مع أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية الذي ارتفع بنسبة 4,2% خلال شهر يوليو ليسجل مستوى تاريخياً جديداً عند 7318,2 نقطة وهو الأعلى على الإطلاق مقابل 6835,43 نقطة بنهاية يونيو الماضي.

وخلال شهر يوليو، فقد بلغت القيمة السوقية لأسهم أبوظبي 1,3 تريليون درهم مع نهاية تعاملات الشهر مقابل نحو 1,15 تريليون درهم في نهاية تعاملات شهر يونيو الماضي، بمكاسب 150 مليار درهم.

إن شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، وعلى الأقل الشركات الخليجية، في وضع جيد للغاية للاستفادة من ظروف السوق الحالية. ونظراً لطبيعة قاعدة الموارد، يمكنها التنافس على أساس كل من التكلفة وكثافة الكربون، فضلاً عن أنها متحررة من الضغوط التنظيمية التي تتعرض لها الشركات في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وفي الوقت الحاضر، وبسبب الإنتاج المحلي غير الكافي، تعتمد العديد من البلدان، بما في ذلك البحرين والكويت والعراق والإمارات على الواردات لسد العجز المحلي في العرض.

من جهة أخرى، قالت «فيتش سوليوشنز» إن العديد من الشركات مثل مؤسسة البترول الكويتية وأنوك و سوناطراك الجزائرية أشارت إلى تخفيض متوسط معدلات الإنفاق على مدى السنوات الخمس المقبلة. ومع ذلك، فإن انخفاض تكاليف الوحدات وزيادة كفاءة رأس المال سيسهمان على الأقل في جزء من خفض الإنفاق، مما يحد من التأثير على تطوير المشاريع.

## «فيتش»: سوق النفط الكويتي سيحقق مكاسب كبيرة.. تتخطى مستويات ما قبل جائحة «كورونا»

### محمود عيسى

قالت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني في تقرير بعنوان «النظرة المستقبلية للنفقات المالية في قطاع النفط والغاز»، إن أسواق السعودية والإمارات والكويت وقطر لديها قواعد موارد نفطية كبيرة ومنخفضة التكلفة، متوقعة أن تكون السعودية والإمارات والكويت الأسواق الوحيدة التي ستحقق مكاسب كبيرة أعلى من مستويات ما قبل الجائحة.

ومن المتوقع أيضاً أن يشهد العراق مكاسب كبيرة تصل إلى 691 ألف برميل، في حين سيبلغ إنتاج قطر 127 ألف برميل، لكن البحرين وعمان ستشهد انكماشاً في الإنتاج، وقالت إن السعودية ستقود الزيادات في إنتاج النفط والغاز على مستوى العالم حتى عام 2030 حيث لا تزال شركات الطاقة الدولية الكبرى حذرة من تقلب الطلب والتركيز على الأرباح قصيرة الأجل.

وأضافت أن المملكة ستزيد إنتاجها من النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي بمقدار 2,24 مليون برميل يوميا بين عامي 2021



■ 13% نمواً متوقعاً للاستثمار بقطاع النفط خلال 2021 بـ 477 مليار دولار

والغاز لن يعود لمستويات 2019 حتى عام 2025، وأن هذا العام سيشهد نمواً بنسبة 12,8% إلى 477 مليار دولار، تليه زيادة مماثلة في الحجم في عام 2022، إلى 505 مليار دولار.

وتتوقع وكالة «فيتش» أن يتقلص الاستثمار من قبل

2030، متجاوزة إيران التي ستزيد إنتاجها إلى 2,17 مليون برميل، مقابل 1,61 مليون في الإمارات، و1,04 مليون برميل في ليبيا، و966 ألف برميل في الكويت.

وأشارت من جهة أخرى أن الاستثمار في قطاع النفط

«GHD»: دول مجلس التعاون تقود ثورة الهيدروجين.. ما سيخلق لها مليون وظيفة جديدة خلال السنوات الخمس المقبلة

## «الهيدروجين الأخضر» سيوفر 200 مليار دولار لدول الخليج بحلول 2050

الطاقة وطموحات قيادة واضحة، فإنها تعتبر في وضع تحسد عليه لتتولى زمام القيادة في سياق إنتاج الهيدروجين في العالم.

ويتزايد الزخم السياسي للهيدروجين مع إعلان جميع دول العالم عن استراتيجيات الهيدروجين، ما يوفر فرصة فريدة من نوعها للنهوض بأسواق الهيدروجين والأمينيا. وفي الواقع، قدرت تقارير الصناعة الحديثة أن الهيدروجين الأخضر يمكن أن يولد لدول مجلس التعاون الخليجي ما يصل إلى 200 مليار دولار بحلول عام 2050 فضلاً عن إيجاد مليون وظيفة. وقد وضعت أبوظبي نفسها على خريطة نزع الكربون حيث تهدف الرؤية الاقتصادية 2030 إلى تحويل الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع النفط بمرور الوقت. إن بناء بيئة أعمال مفتوحة وفعالة ومتكاملة عالمياً هو مفتاح النجاح في المستقبل مع الأخذ في الاعتبار الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها صناعة الهيدروجين المولد محلياً. لكن الشركة قالت إن التحديات التي تواجه تطوير صناعة هيدروجين أخضر أو وردي أو أزرق مهمة وواسعة النطاق، حيث ستكون إدارة تكلفة الإنتاج بالدولار/ كيلواط ساعة، علاوة على استثمار رأس المال، أمراً ضرورياً ويتطلب قدرة قوية في تنفيذ ودمج جميع أشكال الطاقة غير التقليدية، سواء خلف العداد أو في الشبكة. وأضافت شركة GHD أنها أدركت منذ فترة طويلة الحاجة للتحول لمشهد طاقة أكثر استدامة تلعب فيه المصادر المتجددة دوراً أكبر وتتحول الصناعات كثيفة الانبعاثات إلى مستقبل خال من الكربون تماماً.



### المحلية والتجارية والصناعية.

وقال التقرير إنه ما دام الأمر كذلك، فإن دول مجلس التعاون الخليجي بما تتمتع به من مزايا واضحة بفضل امتلاكها أرخص طاقة شمسية في العالم، ووفرة الرياح أيضاً ناهيك عن اقتصادات تعتمد بصورة متجددة على

والمناخ إن تقريرها العالمي الأخير الذي أصدرته تحت عنوان «عالم الطاقة ما بعد كوفيد» يتوقع أن تحلص اقتصاداتنا من الكربون معتمداً إلى حد كبير على الإنتاج والاستخدام الناجح للهيدروجين - وعلى وجه التحديد، الهيدروجين الأخضر - لمجموعة من الأهداف والاستخدامات

العام الماضي تداعيات لا يمكن تصورها في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى زيادة التحول للطاقة النظيفة، ويمكن أن يكون الهيدروجين هو الحل لتزويد حياتنا بالطاقة في المستقبل بشكل مستدام. وقالت الشركة المتخصصة في أبحاث الطاقة

### محمود عيسى

ذكرت شركة «GHD» أن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بفرصة فريدة لتهيئة صناعة الهيدروجين الأخضر الناشئة لتحقيق النجاح منذ بدايتها من خلال تطبيق الدروس المستفادة من قطاع النفط والغاز الراسخ، وتقنيات المرح الناشئة لتقليل اعباء الانبعاثات الكربونية، وأن هذه الصناعة قد تساعد دول المجلس على توفير نحو 200 مليار دولار، وتخلق لها مليون فرص عمل بحلول عام 2050.

وأضافت أن تحول الطاقة الذي يشهده العالم يتجه بسرعة نحو الوفاء بالتزامات تغير المناخ، كما أنه الزخم العالمي نحو إزالة الكربون يعني أن هناك حاجة ملحة لتطوير حلول الطاقة النظيفة، إن عدد المؤسسات المالية والمستثمرين المتوافقين مع أهداف اتفاقية باريس لتغير المناخ يتزايد بإطراد.

ومن المتوقع استثمار تريليونات الدولارات في مصادر الطاقة المتجددة قبل انتهاء العقد، فيما تحتاج الاقتصادات القائمة على الطاقة عبر دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها الكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين إلى التخطيط لمستقبل جديد أكثر اخضراراً. وضمت الشركة إلى القول أن عمل كبرى شركات النفط والغاز في العالم على تحويل أعمالها بالفعل لتحقيق مستقبل منخفض الكربون عبر سلاسل الإنتاج والإمداد، وعلاوة على ذلك، كانت للاضطرابات التي حدثت في